The effect of increasing the general budget of the state on change in the inflation rate the Syrian pound

Dr. Essam Ismail*
Ibrahim koshaji**

(Received 20 / 6 / 2023. Accepted 18 / 7 / 2023)

□ ABSTRACT □

The research aims to study the impact of the increase rate of the general budget of the state on the changes in the inflation rate using correlation and regression analysis to determine the effect of changes in public expenditures, which represent the total government spending (investment and consumption), including the implementation of development and service plans, on the Syrian pound's inflation rate. The study employed a simple linear regression analysis to explore the relationship between these two variables. The study concluded that the rate of increase in public expenditures did not have an impact on the change in the Syrian pound's inflation rate, indicating that the general budget of the state has lost its primary role in the national economy.

Key Words: General State Budget – Inflation Rate – Public Expenditure – Increase in Inflation Rate.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

***Professor , Department of Economics and Planning , Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
****Phd student , Department of Economics and Planning , Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. ibrahim.kochaji@tishreen.edu.sy**

أثر زيادة الموازنة العامة للدولة في تغير معدل تضخم الليرة السورية

د. عصام اسماعيل *

ابراهيم قوشجي **

(تاريخ الإيداع 20 / 6 / 2023. قُبِل للنشر في 18 / 7 / 2023)

□ ملخّص □

يهدف البحث دراسة أثر معدل زيادة الموازنة العامة للدولة في تغير معدل التضخم باستخدام الارتباط والانحدار لمعرفة تأثر تغيرات النفقات العامة للدولة والتي تمثل مجموعة الإنفاق العام (الاستثماري والاستهلاكي) وما يتضمنه تنفيذ الخطط الخدمية والتنموية في معدل التضخم الليرة السورية، وقد استخدمنا أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي يدرس العلاقة بين متغيرين، توصلت الدراسة بأن معدل الزيادة في النفقات العامة للدولة لا يؤثر في تغيير معدل تضخم الليرة السورية مما يعني أن الموازنة العامة للدولة فقدت دورها الأساسي في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة للدولة – معدل التضخم – النفقات العامة – زيادة معدل التضخم.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد – جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

** طالب دراسات عليا (دكتوراه) ، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية- سورية.
ibrahim.kochaji@tishreen.edu.sy

مقدمة:

يعد الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات الموازنة العامة للدولة، وقد شهدت الموازنة العامة للدولة في سورية زيادة سنوية بسبب ارتفاع تكلفة الإنفاق في الموازنة، كما أن مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة إلى بعض الفئات، أدت إلى زيادة حجم الإنفاق العام بالإضافة لزيادة أسعار السلع والخدمات، وتعد سياسة الانفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية لمعالجة ظاهرة التضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ثم انخفاض الدخول التي تولدها تلك النفقات وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يحقق استقرار نسبياً في مستويات الأسعار.

الدراسات السابقة:

1- **الدراسات العربية:**

1- إسماعيل، عصام (2018)، **انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية المجلد /40/ العدد 4.**

درس البحث مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة مع تزايد حجم العجز بسبب الحرب على سورية بسبب انخفاض حصيلة الواردات وزيادة النفقات العامة مما يعني تفاقم العجز في الموازنة وتوصلت الدراسة إلى بيان انخفاض التحصيل الضريبي ودخل الدولة من املاكها وزيادة الانفاق الجاري سوف يزيد من حدة عجز الموازنة وأوصت الدراسة لضرورة ترشد الانفاق وإعادة تفعيل القطاع العام واصلاحه لتحقق دخلاً والعمل على إصلاح النظام الضريبي وتحسين وسائل التحصيل.

2- الشيماء، حامد محمود (2022) **سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر.** المجلد الدراسات الاقتصادية المجلد 23 العدد الرابع.

تمثلت مشكلة البحث في قياس أثر خفض معدلات الانفاق وزيادة معدلات الضريبة فيتغير معدلات التضخم، وافترضت أن هناك علاقة بين المتغير التابع والسياسات المالية التقشفية، وتوصلت الدراسة أن إجمالي السياسات التقشفية في مصر قد يكون لها أثر إيجابي في خفض معدل التضخم، إلا أن الأثر الصافي لهذه السياسات سيؤدي إلى رفع معدلات التضخم نتيجة التوسع في سياسة الاقتراض، وارتفاع معدلات خدمة الدين العام.

3- قحقاح، طاهر (2022)، **أثر الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي، حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2020)** رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف.

درست الرسالة أثر سياسة الانفاق العام على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر لفترة (1980-2020) بفرض أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين وتوصلت لإثبات هذه العلاقة باختبار السببية المقارنة وأوصت بترشيد الانفاق العام وتطوير إدارة الضرائب.

2- الدراسات الأجنبية:

4- Gamal Mahmoud Attia, et al, (2023): **The causality relationship between the Budget Deficit and Inflation in Egypt during the period (1991-2021).** Journal of Financial and Commercial Research, Volume 24, Issue 1, 2023.

العلاقة السببية بين عجز الموازنة والتضخم في مصر خلال الفترة (1991-2021). مجلة البحوث المالية والتجارية المجلد24 العدد الأول لعام 2023.

يهدف البحث إلى اختبار العلاقة السببية بين عجز الموازنة والتضخم في مصر خلال الفترة من 1991 إلى 2021 باستخدام اختبار جرانجر للسببية ونموذج تصحيح الخطأ. وأظهرت النتائج وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين عجز الموازنة والتضخم، أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال القضاء على الفساد المرتبط بها.

محاولة استغلال القروض الداخلية والخارجية في المشاريع الاستثمارية بدلا من استخدامها للاستهلاك بهدف رفع المستوى من الناتج المحلي والدخل القومي.

زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة لخفض عجز الميزانية استقرار سعر الجنيه على المدى الطويل من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة الصادرات. التبرير الإنفاق الحكومي من خلال القضاء على الفساد المتعلق بالجمهور تمويل. رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية من خلال مكافحة ظاهرة التهرب.

5- Emiliano Santoro et, al, (2023): **The Government Spending Multiplier in a Multisector Economy**. American Economic Journal: Macroeconomics. VOL. 15, NO. 1.

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد متعدد القطاعات:

درس البحث أثار التغيرات في الإنفاق الحكومي في أسعار أنواع مختلفة من المنتجات لكشف مرونة تغير الأسعار للمنتجات، وقياس شدة تأثر تغير الانفاق الحكومي على عناصر الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية. وانتهت الدراسة إلى أن أسباب التضخم بشكل أساسي هي بسبب تغير أسعار المدخلات لكل قطاع، وبينت الدراسة بوجود التباين القطاعي في تغيير الأسعار. كما أن التغيرات الإجمالية للإنفاق الحكومي يؤدي إلى تغيرات غير متجانسة للقيمة المضافة للمنتجات النهائية، وكان أكبر القطاعات تأثيراً قطاع الصناعات الأولية.

أغلب الدراسات السابقة التي تدرس أثر النفقات العامة في التضخم تجلت في البحث عن أثر التمويل بالعجز أو دراسة تأثير جانب من جوانب السياسة المالية في معدل التضخم، وما يميز هذا البحث هو أثر زيادة أو نمو الإنفاق العام على زيادة معدل التضخم في سورية.

مشكلة البحث:

أقرت الأدبيات الاقتصادية بأثر سياسة الانفاق الحكومي في تغير معدل التضخم ويختلف مدى تأثر هذه السياسة من اقتصاد لأخر وهذا يدفعنا لدراسة مدى تأثير زيادة الموازنة لتغطية النفقات العامة في سورية في معدل التضخم أي ما طبيعة العلاقة بين الزيادة التوسعية في حجم الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدل التضخم.

ويتفرع عنها سؤال رئيسي:

ما هو تأثير زيادة الموازنة العامة للدولة على زيادة معدل التضخم؟

فرضيات البحث:

يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة الموازنة العامة للدولة وزيادة معدل تضخم الليرة السورية؟

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث دراسة العلاقة بين معدل زيادة الموازنة العامة للدولة وتغير معدل تضخم الليرة السورية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرّف على مدى تأثير زيادة حجم الإنفاق العام في تغير معدل التضخم.

متغيرات البحث:

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع
الرئيسة	زيادة الموازنة العامة للدولة	تغير معدل التضخم

منهجية البحث تشمل جانبين:

1- الجانب النظري: من خلال القيام بدراسة وصفية لتوصيف الظاهرة محل الدراسة بالاعتماد على المراجع بيانات وزارة المالية ومصرف سورية المركزي والمراجع المتعلقة بموضوع البحث.

2- الجانب الميداني: من خلال القيام باختبار درجة الارتباط والانحدار تغير حجم النفقات العامة للدولة في تغير معدل تضخم الليرة السورية، على برنامج SPSS، لاستنتاج مدى تأثر المستوى العامة للأسعار (معدل التضخم) في نسبة زيادة الموازنة العامة للدولة.

1- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمنية: تمتد مدة الدراسة من أول شهر كانون الثاني عام 2010 إلى نهاية عام 2022. بسبب أن هذه الفترة شهدت تغيرات كبيرة في مستوى العام للأسعار.

الإطار النظري للبحث:

المقدمة

تحقيقاً لأهداف السياسة الاقتصادية تلجأ الدولة لوضع خطط للإنفاق العام الذي يعد أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق الحكومي يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، كما تسعى الحكومة إلى دعم بعض السلع والخدمات لحماية الفئات الأضعف في المجتمع، وإعادة توزيع الدخل القومي من خلال أدوات السياسة المالية بشقيها الانفاق العام والضرائب.

أولاً- تطور مفهوم النفقة العامة:

لقد صاحب تطور دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد تطور مفهوم النفقة العامة، مع تطور الدولة وتدخلها في الاقتصاد. واتسع نطاق الإنفاق في ظل الدولة المتدخلة، عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة وفيما يلي سنعرض المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للنفقات العامة (إسماعيل،2018).

1- المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

لقد نادى الاقتصادي آدم سميث بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد وحصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كأمن والدفاع، وتوفير الخدمات العامة. ولقد اعتمد تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر من القرن الماضي باعتبارها تجسد سلوك استهلاكي فقط ووصفت بالدولة الحارسة، وهذا الدور يؤدي إلى اهتلاك الثروة الاقتصادية بفرض الضريبة على قطاع الأعمال، فهي بذلك تساهم في تأكل الثروة في المجتمع. باعتبار أن الدولة لا تتمتع غير إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام اقتصادية، ولا تؤدي أي نشاطات إنتاجية، لذلك استخدمت النفقات العامة كوسيلة من طرف الحكومة لتمويل النشاطات استهلاكية، وبذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة وتحليل آثارها

الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك حيث لم يتعدَ اهتمامهم الجانب القانوني لها، حيث كانت الدولة لا تفرض ضرائب مالية على الأفراد إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، حيث كان يهدف التحليل الاقتصادي التقليدي إلى تحقيق مبدأ توازن الميزانية، حيث تمتعت النفقات العامة بطابع حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولا يوجد تأثير لهذه النفقات على الدورة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، وانحصر دور النفقات العامة في أضيق الحدود كماً ونوعاً للقيام بنشاطاتها التقليدية المحدودة، كونها تتمتع بطابع استهلاكي وغير إنتاجي (فرهود، 1978).

2- المفهوم الحديث للنفقات العامة:

من تعريف الموازنة يتضح أن الموازنة العامة للدولة هي وسيلة الحكومة لتحقيق الخطط المستقبلية التي ترسمها وتتولى تنفيذها، وبالتالي هي البرنامج المالي للخطة ووثيقة مالية توضح اختيار الحكومة لأهدافها مع وسائل الوصول إليها، فالأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يمكن تحقيقها من خلال وضع الموازنة العامة تتناسب معها، حيث لم تعد الموازنة العامة مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت لها أهميته المتعاظمة في تحقيق أهداف الدولة والمجتمع وتحدث تأثيراً حقيقياً على طبيعة النشاط الاقتصادي، وكذلك على استقراره ودرجة نموه أيضاً. (مرسي، 2021).

إذاً أصبح المفهوم الحديث للموازنة العامة هي الوثيقة الاقتصادية التي تملكها الدولة يبدأ تأثيرها من توجيه الأموال بالمجتمع بين الاستثمار والاستهلاك والادخار، وصولاً لتوضيح السياسة الحكومية في استخدام الموارد على مستوى التوظيف والنمو الاقتصادي وتوزيع الموارد داخل الاقتصاد.

وتطور مفهوم الموازة العامة للدولة لتحقيق أهدف الحكومة في مكافحة البطالة وزيادة نسب الوظيف ورفع مشتوى تشغيل عناصر الإنتاج، والتأثير على الطلب والعرض الكلي للاقتصاد الوطني، ووفقاً لجون كينز، يعد تدخل الدولة والإنفاق الحكومي وسيلة هامة للنهوض بالاقتصاد، ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي لتحفيز الاقتصاد في فترات الركود والبطالة، وذلك بزيادة الإنفاق في هذه الفترات.

وتقر النظرية الكينزية بأن يمكن للحكومة استخدام السياسات النقدية والمالية للتحكم في الاقتصاد، وخاصة في الفترات التي يشهد فيها الاقتصاد ركوداً أو تضخماً، من خلال زيادة أو تخفيض الإنفاق الحكومي، وبما يتناسب مع موارد الدولة المتاحة، مما يساهم في تنظيم اقتصاد الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي (مرسي، 2021).

ولهذا أصبحت الموازنة الأداة الرئيسية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فيمكن أن تعمل على سياسة مالية تقلص الفوارق بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك سياسة ترشيد الدعم الحكومي لبعض السلع والخدمات وتوجيهها للفئات الاجتماعية الأكثر فقراً.

ثانياً- التضخم:

تعريف التضخم: هو مؤشر اقتصادي يدل على زيادة المستوى العام لأسعار الخدمات والسلع؛ ممّا يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائيّة الخاصة بالعملة. وهناك أنواع كثيرة للتضخم من حيث الأسباب والأثار، سوف أدرس معيار الضغط التضخمي والذي يُقسم إلى نوعين هما:

1. التضخم الطلبيّ: هو زيادة الأسعار المنتجات بسبب ارتفاع كمية الطلب عن كمية العرض؛ ممّا يؤدي إلى عجز العرض عن مواجهة الارتفاع في الطلب؛ بسبب عدم مرونة قطاع الأعمال لمواجهة فائض الطلب (قدي، 2003).

2. تضخم التكاليف: هو زيادة التكاليف الإنتاجية بمعدل يفوق نسبة الزيادة في الإنتاج؛ مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار العام، ومن أهم التكاليف الإنتاجية التي تسبب في زيادة الأسعار أسعار المشتقات النفطية أو أجور العمالة أو زيادة مستويات فوائد التمويل (قدي، 2003).

ثانياً– تطور الموازنة العامة للدولة في سورية وأثرها في معدل التضخم:

ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الموارد التحصيل الضريبي بسبب توقف الكثير من المنشآت الإنتاجية– والعبور– والاستثمارات الجديدة، مما أدى لانخفاض موارد الخزينة العامة ومع زيادة حجم الإنفاق العام سنوياً، بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجية محلياً والمعتمدة على المواد الأولية أو الوسيطة المستوردة أو السلع النهائية االمستوردة. إذ أن التخفيض أدى إلى زيادة الضغوط التضخمية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وسلع مسلتزمات الإنتاج المستوردة. وكذلك نتيجة ارتفاع أسعار التكوين الرأسمالي الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار. ويساهم هذا كله في تقليص الاستهلاك وإعادة توزيع الدخل بعشوائية أكبر من فعالية السياسة المالية والنقدية.

نورد الجدول رقم (1) تطور قيمة الموازنة العامة للدولة مع تغير سعر صرف الليرة السورية

الجدول رقم (1) تطور قيمة الموازنة العامة للدولة مع تغير سعر صرف الليرة السورية المبالغ بمليار ليرة سورية

العام	حجم الموازنة	معدل التغير في الموازنة العامة %	معدل التضخم %	التغير في معدل التضخم%
2010	754	0	3	0
2011	835	11	4	33
2012	1326	59	5	25
2013	1383	4	44	780
2014	1390	1	128	191
2015	1554	12	216	69
2016	1980	27	367	70
2017	2660	34	451	23
2018	3187	20	456	1
2019	3882	22	631	38
2020	4000	3	734	163
2021	8500	113	818	114
2022	13325	57	910	113

المصدر: بيانات وزارة المالية، ومصرف سورية المركزي من إعداد الباحث بناءً على عدة أعداد.

نلاحظ أن حجم الموازنة العامة للدولة ارتفع خلال فترة الدراسة بنسبة 10% في عام 2011 بينما زادة معدل التضخم 33% إلى أن وصلت نسبة زيادة حجم الموازنة العامة بالدولة 57% لعام 2012 بينما وصلت نسبة زيادة معدل التضخم 25%

وحافظت الحكومة على تحقيق زيادة متتالية سنوية في الموازنة العامة للدولة لتغطية نفقاتها وصولاً لعام 2022 كانت الزيادة تفوق 50% عن عام 2020. ليزيد معدل التضخم 113%.

رابعاً- الدراسة الإحصائية باستخدام برنامجIBM SPSS statistic 23 For Windows:

يتم استخدام أسلوب تحليل الانحدار لوصف شكل العلاقة بين المتغيرات الكمية المستقلة من جهة والمتغير التابع من جهة أخرى ولتقدير القيمة المتوسطة والتنبؤ بقيمة مشاهدة جديدة للمتغير التابع المقابلة لقيم متوقعة أو فعلية للمتغيرات المستقلة. وقد استخدمت أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي يدرس العلاقة بين متغيرين كميين أحدهما تابع والأخر مستقل وتم بناء على ذلك الحصول على:

- شكل الانتشار للعلاقة بين المتغيرين
- حساب معامل الارتباط وتفسيره واختباره
- ايجاد معادلة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرات واختبار ثوابتها.
- اختبار صلاحية النموذج المعبر عن العلاقة بين المتغيرات المدروسة

دراسة العلاقة بين معدل الزيادة في الموازنة والتغير في معدل التضخم في الليرة السورية:

برسم شكل رقم (1) الانتشار المعبر عن هذه العلاقة ظهر لنا خط الاتجاه العام للعلاقة بين المتغيرات:

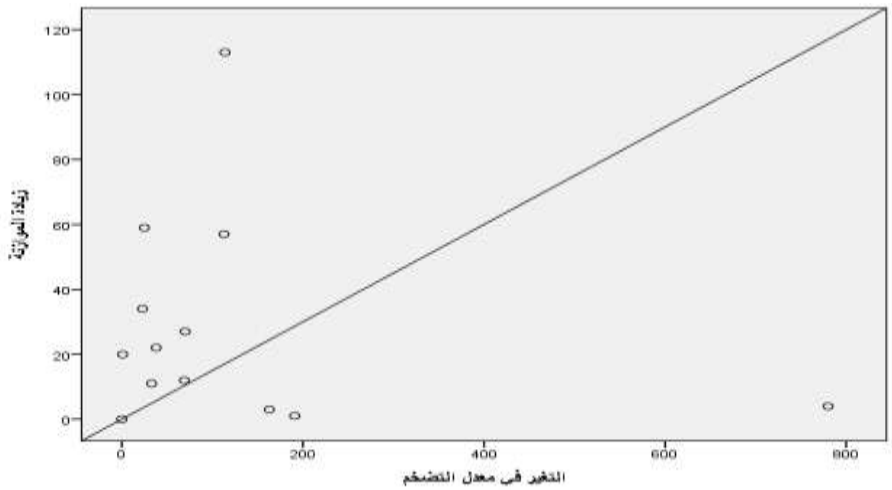

ولحساب معامل الارتباط للعلاقة بين المتغيرات المدروسة استعنا بالجدول رقم (2):

Correlations

		زيادة الموازنة	التغير في معدل التضخم
زيادة الموازنة	Pearson Correlation	1	-.200-
	Sig. (2-tailed)		.512
	N	13	13
التغير في معدل التضخم	Pearson Correlation	-.200-	1
	Sig. (2-tailed)	.512	
	N	13	13

نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط بين الزيادة في حجم الموازنة والتغير في معدل التضخم تبلغ 0.2- أي أن هناك علاقة عكسية ضعيفة وأن قيمة هذا المعامل غير معنوية عند مستوى دلالة α لأنها أكبر من قيمة α التي تساوي **0.05** وبذلك نرفض الفرضية الابتدائية ونقبل الفرضية البديلة ونقر بعدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الزيادة في حجم الموازنة والتغير في معدل التضخم، وتم تقدير معاملات معادلة الانحدار للعلاقة بين زيادة الموازنة العامة والتغير في معدل التضخم باستخدام النموذج الخطي الموضّح بالجدول رقم (3):

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	31.823	10.793		2.949	.013
	التغير في معدل التضخم	-.031-	.046	-.200-	-.678-	.512

a. Dependent Variable: زيادة الموازنة

نلاحظ من خلال الجدول:

1.أن قيمة الثابت في النموذج المدروس تساوي 31.823 وأن قيمة الاحتمال المحسوب لاختباره **p=0.013** وهي أصغر من قيمة α التي تساوي **0.05** لذلك نعد قيمته المحسوبة معنوية عند مستوى الدلالة المدروس. أي أن الثابت في نموذج انحدار العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل في النموذج المدروس ذو دلالة معنوية.

2.أن قيم المعامل الخاص بالتغير في معدل التضخم غير معنوي عند مستوى الدلالة المدروس حيث **p=0.512**.

3.وبالتالي يمكن صياغة النموذج الرياضي لمعاملات معادلة الانحدار بين الزيادة في حجم الموازنة والتغير في معدل التضخم الشكل التالي:

$$Y = 31.823 - 0.032\ X$$

4.ولاختبار الفروقات بين المتوسطات الحسابية للمتغيرات المدروسة استعنا بجدول تحليل التباين رقم (4):

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	498.135	1	498.135	.460	.512[b]
	Residual	11924.788	11	1084.072		
	Total	12422.923	12			

a. Dependent Variable: زيادة الموازنة

b. Predictors: (Constant), التغير في معدل التضخم

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن قيمة المؤشر F أقل من الواحد، وبمستوى دلالة أكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فروقات بين المتوسطات الحسابية للمتغيرات المدروسة، أي أن المتغير المستقل (الزيادة في الموازنة العامة) لا يؤثر في المتغير التابع (التغير في معدل التضخم)،

لذلك نرفض فرضية الإثبات ونقبل فرضية العدم، أي لا يوجد علاقة بين التغير في زيادة حجم الموازنة وزيادة معدل تضخم الليرة السورية.

أيضاً تم الحصول على جدول رقم (5) ملخص النموذج الممثل للعلاقة بين الزيادة في حجم الموازنة والتغير في معدل التضخم:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	-.200[a]	.040	-.047-	32.925

a. Predictors: (Constant), التغير في معدل التضخم

b. Dependent Variable: زيادة الموازنة

5. هناك علاقة عكسية ضعيفة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث بلغ معامل الارتباط القيمة (0.2−).
6. بلغت قيمة معامل التحديد (0.040) أي أن 4% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تعود للتغيرات الحاصلة في المتغير المستقل.
7. إن R^2 المعدلة (0.047) قريبة جدا من قيمة معامل التحديدR^2، ونلاحظ أن الفرق بينهما صغير، وهذا يعني أن التحقق المتصالب للنموذج جيد جداً.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1- ان معدل الزيادة في الموازنة العامة للدولة لا يؤثر في تغير معدل التضخم وهذا يعني أن السياسة المالية المتبعة في سورية لن تؤدي دورها الاقتصادي في الفترة المدروسة، أي أن سياسة الإنفاق العام ومن ثم الضرائب لا تؤثر على كبح جماح التضخم، مما يعني أن أسباب التضخم في سورية يعود لعوامل أخرى غير الأدوات المالية مثل تراجع النشاط الاقتصادي وعدم مرونته لامتصاص فائض الكتلة النقدية.

2- ما يفسر العلاقة العكسية بين التغير في الموازنة العامة للدولة ومعدل التضخم تدل على أن زيادة الموازنة يأتي استجابة لسد النفقات الضرورية للحكومة بسبب ارتفاع العام للأسعار، وما يدل على ذلك معادل قيمة الموازنة العامة للدولة بالدولار الأمريكي وهو متناقص، كما يدل على أن السياسة الإجرائية المتبعة لمعاجة التضخم غير مجدية.

3- عدم قدرة الحكومة في الاستمرار في تغطية دعم بعض السلع مثل المشتقات النفطية والأدوية والصحة والتعليم، مما يسبب زيادة الفقر وانخفاض المتسوى المعيشي للمواطنين.

4- عدم وجود تقديرات حقيقية للإنفاق الحكومي بسبب تغيرات أسعار مستلزماتها بالعملة المحلية، وهذا يعني عدم القدرة على ضبط حجم العجز أو حجم الإيرادات الضريبية وكذلك عدم القدرة على تقدير حجم سندات الدين العام المطلوبة لتغطية نفقات الحكومة.

التوصيات:

1- ينبغي على الحكومة العمل على دراسة أسباب التضخم، وتحديد العوامل التي أدت إلى زيادته، والعمل على تطوير السياسة المالية والنقدية لمواجهة ارتفاع معدل التضخم، مثل رفع كفاءة النظام الضريبي في تعبئة الموارد المالية من خلال مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، وتنظيم السياسة الضريبية وتكوين نظام حوافز وإعفاءات الضريبية للمشروعات الكبيرة والصناعات الإستراتيجية، مما يؤدي إلى خلق ظروف اقتصادية جاذبة للاستثمار والذي يساهم في خفض البطالة والفقر لتكون بديلاً للتمويل الخارجي.

2- استغلال السندات الحكومية الداخلية والخارجية في مشاريع استثمارية بدلاً من استخدامها في الاستهلاك بهدف رفع مستوى الناتج المحلي والدخل القومي وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة لتخفيض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة، وتوجيه إيرادات السندات الخزينة للأنشطة الاستثمارية، وإصلاح البنية التحتية لتوليد الكهرباء لأثرها الإيجابي على تنشيط قطاع الأعمال وتخفيض تكاليفه الذي سينعكس على أسعار المنتجات بشكل عام. كما يمكن طرح سندات حكومية بالدولار الأمريكي بهدف تمويل استثمار المرافق العامة أو معامل القطاع العام المتوقفة لإعادة تشغيلها وتحقيق دخل للحكومة من أملاكها.

3- تحرير أسعار المشتقات النفطية وتكريس الدعم على مستلزمات المعيشة مثل الخبز والصحة والتعليم، والعمل على تحسين إيراد الدولة من أملاكها.

4- التنسيق بين سياسة إدارة الدين العام وبين السياسة المالية وذلك إذا أنتجت السياسة المالية عجز في أنه الموازنة العامة للدولة تبدأ إدارة الدين العام في تدبير تلك الاحتياجات المالية اللازمة لمواجهة عجز الموازنة وذلك بالوسائل التي تدعم الأثر التوسعي للعجز واللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي لخلق أرصدة نقدية دون أن يؤثر ذلك على الانفاق الخاص ويمكن استخدام السندات طويلة الأجل يمكن تداولها في سوق دمشق للأوراق المالية.

References

1. Farhood, Mohamed Said - Principles of Public Finance - University of Aleppo Press, Syria, 1978.
2. Kaddi, Abdelmajid - An Introduction to Macroeconomic Policies - Analytical and Evaluative Study, University Press Agency, Algeria, 2003.
3. Manal Gaber Morsi Mohamed - *The Relationship between the Egyptian General Budget Deficit and Inflation Rate - Faculty of Commerce*, Sohag University, Egypt, 2021.
4. Al-Hajjaj, Al-Shaimaa Hamed Mahmoud, 2022 - *Financial Austerity Policies and their Impact on Inflation Rates in Egyp*t - Volume of Economic Studies, Issue 23, Fourth Issue.
5. Al-Khayyat, Mohamed Osama, 2003 - *Program Budgeting and Performance and its Applicability to the General Budget of the Syrian State* - Master's Thesis, Damascus University, Syria, p. 30.
6. Emiliano Santoro et, al, (2023): *The Government Spending Multiplier in a Multisector Economy*. AMERICAN ECONOMIC JOURNAL: MACROECONOMICS VOL. 15, NO. 1.
7. Gamal Mahmoud Attia, et al, (2023): *The causality relationship between the Budget Deficit and Inflation in Egypt during the period (1991-2021)* Journal of Financial and Commercial Research, Volume 24, Issue 1, 2023..
8. Ismail, Essam, 2018 - *The Impact of the Crisis on the General Budget Deficit Figures in Syria* - Journal of Tishreen University for Research and Scientific Studies, Volume (40), Issue 4, Latakia, Syria.

- Official Decisions:

1. Law No. 44 of 2018 on the General Budget of the State for the year 2019.
2. Law No. 43 of 2017 on the General Budget of the State for the year 2018.
3. Law No. 43 of 2015 on the General Budget of the State for the year 2016.
4. Law No. 38 of 2010 on the General Budget of the State for the year 2011.
5. Law No. 37 of 2009 on the General Budget of the State for the year 2010.
6. Law No. 35 of 2012 on the General Budget of the State for the year 2013.
7. Law No. 27 of 2011 on the General Budget of the State for the year 2012.
8. Law No. 25 of 2019 on the General Budget of the State for the year 2020.
9. Law No. 25 of 2013 on the General Budget of the State for the year 2014.
10. Law No. 24 of 2016 on the General Budget of the State for the year 2017.
11. Law No. 23 of 2020 on the General Budget of the State for the year 2021.